منهج الإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي
في بعض كتبه

أملاه الشيخ

سليمان بن ناصر العلوان

حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . أما بعد :

فقد اشتهر عند كثير من علماء عصرنا أن ابن حيان متساهل في التصحيح يوثق ما يضعفه العلماء ويصحح ما يرغب عنه أهل التحقيق حتى أدى ذلك إلى عدم الاعتماد على آرائه وأقواله ، وهذا حيد عن الصواب ورغوب عن التحقيق . ولذا سنتكلم عن كتبه الثلاثة على وجه الاختصار :

١/ الصحيح ٢/ المجروحين ٣/ الثقات

إنصافاً لهذا الإمام وإيضاحاً لبعض طلاب العلم من أهل هذا العصر الذين يطلقون الكلام على عواهنه دون رجوع إلى كلام المتقدمين إنما غالب اعتمادهم على الذهبي وابن حجر وهما من المتأخرين مع أنهما لم يتفوها بكثير من كلام المعاصرين .

١/ كتابه الصحيح :

أما الصحيح فقد حصل لنا استقراء وقراءة لكتابه وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ـ الصحيح الذي يوافقه عليه جمهور أهل العلم ، وهذا ولله الحمد هو الغالب على كتابه ، يعرف ذلك من قرأه وأمعن النظر فيه .

٢ـ مما تنازع العلماء فيه وأورده ـ رحمه الله ـ في صحيحه ، فهذا لا عتب عليه فيه ، لأنه إمام له مكانته العلمية يعدل ويجرح وينتقد كغيره من العلماء . ومن هؤلاء ممن خرج لهم في صحيحه ممن تنازع العلماء فيهم :

محمد بن إسحاق ، ومحمد بن عجلان ، والعلا بن عبد الرحمن ، والمطلب بن حنطب وغيرهم . وهؤلاء فيهم أن أحاديثهم لا تتزل عن مرتبة الحسن ، مع العلم أن مسلماً قد أخرج في صحيحه لمحمد بـــن عجـــلان وابـــن إسحاق[١]

٣ـــ أن يكون ـــ رحمه الله ـــ قد وهم فيه كتخرجه لسعيد بن سماك بن حرب ، فإنه قد روى عن أبيه عن جابر بن سمرة : (أن النبي ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ كان يقرأ ليلة الجمعة في صلاة المغرب ، بقل يا أ]ها الكافرون ، وقل هو الله أحد) وهذا حديث متروك ، سعيد بن سماك قال عنه أبو حاتم : متروك الحديث . ولكن هذا لا يدل على أن ابن حبان متساهل لأنه بشر يخطئ ويصيب والعبرة بكثرة الصواب وهو كثير كما قدمنا قال الشاعر :

.... كفى بالمرء نبلاً أن تعد معايبه

وقد انتقد شئ كثير على البخاري ومسلم في توثيقهم لبعض الضعفاء ومن ذلك :

[١] قال الحاكم : أخرج مسلم لمحمد بن عجلان (١٣) حديثاً كلها في الشواهد ، (ميزان الاعتدال) . أما ابن إسحاق فقد أخرج له مسلم خمسة أحاديث كلها أيضاً في الشواهد .

(إسماعيل بن أبي أويس)[1] أخرج له البخاري في الأصول ، وهو ضعيف الحديث على القول الصحيح ، ومع ذلك من أمعن في كتب الرجال كتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب والجرح والتعديل لابن أبي حاتم وغيرها و لم يعتمد على المختصرات والله الهادي إلى سواء السبيل .

٢/ كتاب المجروحين :

هذا كتاب عظيم فرد في بابه ، حتى قال جماعة من العلماء : (كل رجل يزثقه ابن حبان فعض عليه بالنواجذ ، وأما يضعفه فتوقف عليه) فهذا يفيد أهمية توثيق ابن حبان ـــ رحمه الله ـــ

ورماه الحافظان الذهبي وابن حجر : بالتشديد في نقد الرجال .

ومما يدلنا على ذلك أنه تكلم في عارم محمد بن الفضل السدوسي مع أنه إمام ثقة أخرج له السبعة .

وقال في كثير بن عبدالله بن عمر بن عوف المزني : منكر الحديث يروي عن أبيه عن جده ((نسخة موضوعة ، لا يحل ذجرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب ومع ذلك فقد صحح الترمذي حديثه : (الصلح جائز بين المسلمين) ، فالترمذي إذا متساهل على هذا عند أهل عصرنا وقد فعلوا وما ذخروا .

٣/ كتاب الثقات :

وقد حصل لنا إستقراء للكتاب ، وأنه على أقسام :

١ـــ أن يوثق من ضعفه بنفسه في كتابه المجروحين ، فله حالتان :

---

[1] ومثله مصعب بن شيبة خرج له مسلم حديث عشر من الفطرة وهو ضعيف الحديث على القول الصحيح كما ذهب إليه أحمد وانظر (١٤٧/٣) شرح مسلم .

ـــ أن يكون تغير اجتهاده ، إحساناً للظن في أئمة الإسلام .

ـــ أن يكون قد وهم فيه ، ومن الذي يسلم من الوهم ويعرى من الخطأ .

ولقد وقفت على كتاب لبعض من يتصدى للتصحيح والتضعيف من أهل عصرنا ممن يلمز ابن حبان ولا يعتد في تصحيحه فوجدت في كتابه خمسين خطأ له ، فلو كان كل عالم يخطئ تطرح أقواله لكان هذا أولى بالطرح .

٢ـــ أن يوثقه ابن حبان ويضعفه غيره فهذا سبيله سبيل الإجتهاد ، وهناك جماعة وثقهم أحمد وضعفهم البخاري فهل يقول عاقل أن أحمد متساهل .

وهناك جماعة وثقهم ابن معين وابن المديني وضعفهم غيرهم فهل يقول أحد بأنهما متساهلان .

ولو فتحنا هذا الباب ورمي أئمة الحديث بالتساهل مع بذلهم وجهدهم وتعبهم ، لفتحنا باباً عظيماً للتجرأ على هداة الإسلام والعلماء الأعلام .

٣ـــ أن لا يروي عن الراوي إلا راو واحد [١] ولا يأتي بما ينكر عليه من حديثه ، فابن حبان يرى أنه

ثقة لأن المسلمين كلهم عدول لذلك أودع من هذه صفته في كتابه الثقات .

وهذا اجتهاد منه ، خالفه فيه الجمهور ، ولكن قوله هذا ليس بحد ذاك من الضعف ، بل في قوله هذا قوة خصوصاً في التابعين بل إن ابن

---

[١] بشرط أن يكون ثقة أما إن كان ضعيفاً فابن حبان لا يوثقه كما نص على ذلك ـــ رحمه الله ـــ في كتاب المجروحين في ترجمه (سعيد بن زياد الداري)) .

القيم ــــ رحمه الله ــــ قال : (المجهول إذا عدله الراوي عنه الثقة ثبتت عدالته وإن كان واحداً على أصح القولين)[٢]

وأكثر المعاصرين شنع عليه من جهة هذه المسألة فقط ، فلا يكاد يمر ذكر ابن حبان في كتبهم إلا ويوصف بأنه من المتساهلين في التصحيح فلا يعتمد عليه والأولى على منهجهم تقييد تساهله في هذه المسألة لا أنه يعمم وتهضم مكانة الرجل العلمية حتى جر ذلك إلى طرح قراءة كتبه ، وخاض في ذلك من يحسن ومن لا يحسن دون بحث وتروي .

٤ــــ أن يروي عن الراوي اثنان فصاعداً ولا يأتي بما ينكر من حديثه فيخرج له ابن حبان في ثقاته وهذا لا عتب عليه فيه لأنه هو الصواب .

مع العلم أن العلماء اختلفوا في ذلك على أقوال :

١- القبول مطلقاً (وهو الراجح) . ٢- الرد مطلقاً . ٣- التفصيل .

والصواب الأول بشرط أن لا يأتي بما ينكر عليه .

ورجحناه لوجوه :

١ــــ أن رواية اثنين فصاعداً تنفي الجهالة على القول الصحيح وقد نص على ذلك ابن القيم[٣]

٢ــــ أنه لم يأتي بما ينكر من حديثه فلا داعي لطرح حديثه بل طرح حديثه في هذه الحالة تحكم بغير دليل .

---

[٢] ــ زاد المعاد ((٥/٤٥٦))

[٣] زاد المعاد ((٥/٣٨)) ، وذكره الإمام الدار قطني في سننه ((٣/١٧٤)) عن أهل العلم .

٣ــ أن الإمامين الجليلين الجهبذين الخريتين البخاري ومسلماً قد خرجـــا في صحيحهما لمن كانت هذه صفته[١] مثاله :

ــ (جعفر بن أبي ثور) الراوي عن جابر بن سمرة : (الوضوء من أكل لحوم الإبل) هذا الحديث أخرجه مسلم وتلقته الأمة بالقبول حتى قال ابن خزيمة : لا أعلم خلافاً بين العلماء في قبوله .

مع أن فيه جعفر بن أبي ثور لم يوثقه أحد إلا ابن حبان ، ولكنه لكـــا لم يأتي بما ينكر من حديثه

وروى عنه اثنان فصاعداً قبل العلماء حديثه ، وممن روى عنه : عثمان بن عبدالله بن موهب وأشعث بن أبي الشعثاء وسماك بن حرب .

(أبو سعيد مولى عبدالله بن عامر بن كريز) الـــراوي عـــن أبي هريـــرة حديث : (لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغـــضوا ولا تـــدابروا ..... الحديث في مسلم) .

أبو سعيد أخرج له مسلم في صحيحه مع العلم أنه لم يوثقه إلا ابن حبان ولكنه لم يرو عنه إلا الثقات و لم يأت بما ينكر .

احتمل العلماء حديثه وقد روى عنه داود بن قيس والعلاء بن عبدالرحمن ومحمد بن عجلان وغيرهم.

وفي الصحيحين من هذا الضرب شئ كثير جداً .

حتى قال الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزيادي : ((قال ابن القطان : هو ممن لم تثبت عدالته .

---

[١] وأيضاً مما يؤكد أن الراوي إذا روى عنه اثنان و لم يأت بما ينكر من حديثه أنه حجة (اتفاق الحديث على تصحيح حديث حميده بن عبيد بن رفاعة في حديث الهرة انظر عون المعبود ((١/١٤٠))

قال الذهبي : يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة .
وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمت أن أحداً نص على تـــوثيقهم ، والجمهور على أنه من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة و لم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح)) .

تمت والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

هذا آخر ما أملاه شيخنا

أبو عبدالله

سليمان بن ناصر العلوان

بريدة ــ صباح الثلاثاء ــ

١٤/محرم / ١٤١٣هــ